بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الأول

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
أثر القيادة المستدامة على الاستثمار في رأس المال البشري بشركات الطيران الليبية العاملة في مدينة بنغازي أ. د. وائل مُحَمَّد جبريل أ. خالد حسين دخيل أ. وليد عبدالله مُحَمَّد	44 - 1
أثر ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين في مركز مصراتة الطبي د. مُحَمَّد إبراهيم الأعمى أ. علي حسين زبلح	82-45
دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب أ. عمار المبروك الأشقر أ. فتحي مُحَمَّد العائب أ. علي أحمد أبو دلال	98-83
أثر مؤشرات الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2022م د. صقر حمد الجيباني أ. د. عبد العزيز علي صداقة أ. سناء إجويدة موسى	122-99
دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا د. محمود مُحَمَّد الدالي إيهاب مُحَمَّد أبورزق	138-123
دور نظم المحاسبة الذَّكيَّة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات النفط، دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز – ليبيا أ. د. أشرف سالم عبد الكافي	166-139
مدى التزام شركة رأس لانوف لصناعة النفط والغاز بالإفصاح المحاسبي عن أبعاد التَّنمية المستدامة في القوائم المالية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين والمحاسبين بالشركة أ. عبد السلام مُحَمَّد عبد الكريم أ. د. علي مفتاح التائب	194-167

المحتويات

العنوان	الصفحة
مستوى ممارسة السلوك الأخضر في شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي د. فاطمة علي الفرجاني أ. سارة قبيل الخازمي	224-195
العوامل الاقتصادية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي)** أ. خالد علي هرويل أ. عبد السلام مُحَمَّد القمودي	252-225
المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي **دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الإعمار وإعادة الاستقرار بنغازي** د. عبد الفتاح عبدالرحيم المسماري	272-253
التَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة **ليبيا نموذجا** أ. فتحي احميده مرعي أ. أسامة غيث احمد	288-273
دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة الليبية **دراسة ميدانية على مزاولي النشاط الزراعي بمدينة سرت** أ. سليم عبد الله مُحَمَّد شادي	306-289
الزراعة المستدامة ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي **الصحراء الجزائرية H2Grow نموذجا** صورية طيب الزغيمي أ. منال بن صافي	318-307
تمكين المرأة الليبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **دراسة ميدانية على عينة من المنتسبات مفوضية الكشافة والمرشدات في مدينة طبرق** أ. سليمة صويدق حامد الصويدق	346-319
دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة د. حسن علي ميلاد أ. د. جمعة عمر فرج	360-347

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

التحدّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التنمية المستدامة ليبيا نموذجا

أ. فتحي احميده مرعي
كلية الآداب والعلوم-زمزم/ جامعة سرت
Fathe.eh@su.edu.ly

أ. أسامة غيث احمد
كلية الآداب والعلوم-زمزم/ جامعة سرت
Osama.ghaith@su.edu.ly

الملخص:

حظي موضوع التَّنمية المستدامة على اهتمام الكثير من دول العالم، والدُّول العربية لما له من أهمية في الحفاظ على الموارد الطبيعية، وحماية البيئة من التَّدهور إلا أنَّ تفاقم المشاكل السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية، التي تشهدها معظم البلدان العربية عمومًا، وليبيا خصوصًا، وفقًا لما بيَّنته المؤشرات أنَّ هناك خلل في الاستخدام الأمثل للموارد أدَّت إلى حدوث مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية؛ بسبب الأزمة السياسية التي تمر بها ليبيا، وقد أوصى البحث بضرورة الأخذ بالحلول، واستغلال الفرص التنموية الواعدة، وذلك باستكمال بناء مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والأمنية، والتَّسامي فوق الخلافات السياسية، والدَّعوة إلى حوار وطني شامل، وتفعيل سلطة القانون، وتبنّي استراتيجية تُلائم واقع الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: التَّنمية المستدامة، التَّحدّيات التي تواجهها، الحلول والفرص.

The Challenges Facing Arab Countries in Achieving Sustainable Development: The Case of Libya

Abstract

The topic of sustainable development has garnered significant attention from many countries around the world, including Arab nations, due to its importance in preserving natural resources and protecting the environment from degradation, However, the exacerbation of political, security, economic, and social issues in most Arab countries, particularly Libya, has led to a misallocation of resources, this has resulted in economic, social, and environmental problems due to the political crisis that Libya is experiencing. The research recommends adopting solutions and exploiting promising development opportunities by completing the construction of state political, military, and security institutions, transcending political differences, calling for a comprehensive national dialogue, activating the rule of law, and adopting a strategy that suits the reality of the Liban economy.

***Keywords*:** Sustainable Development -The challenges you face-Solutions and Opportunities.

مقدمة:

تُشكل غايات تحقيق التَّنمية المستدامة أحد أهم التَّحدِّيات التي تواجه مختلف دول العالم بشكلٍ عام، والبلدان العربية بشكلٍ خاص، خاصَّة فيما يتعلق بمعالجة مشاكل الفقر، والبطالة، وتحسين مستوى دخل الفرد؛ بما ينعكس بصورةٍ إيجابية على معيشته، على أنْ يكون ذلك بدون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، وظهر مصطلح الاستدامة لأول مره في الجانب البيئي، نتيجَّة لتنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تطوَّر هذا المفهوم بعد أن كانت فكرة حماية البيئة، ومستقبل الأجيال القادمة، والتَّنمية المستدامة قيم غائبه عن الأذهان، وتواجه البلدان العربية تحدِّيات كبيرة في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة؛ بسبب انعدام الاستقرار السياسي والأمني، واعتماد أغلبها على الاقتصاد الرَّيعي المعتمد على النفط والغاز، وضعف البنيَّة التحتية، ومشكلة النزوح، إضافَّة إلى نقص البيانات والمؤشرات لقياس وتقييم التَّقدم في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة، وعليه ستحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع التَّنمية المستدامة في البلدان العربية، ودراسة أهم التَّحدِّيات التي تواجهها، بالإضافة إلى الفرص المتاحة لتحقيق التَّنمية المستدامة، مع التركيز على أهمية وضع استراتيجيات فعَّالة تُسهم في تحقيق التَّنمية المستدامة في السِّياق العربي.

مشكلة البحث:

من خلال الطريق الطويل الذي خاضته البلدان العربية نحو التَّنمية بعد حصولها على استقلالها، باعتبار التَّنمية هي شكل من أشكال تغيير المجتمع نحو تحقيق احتياجاته الأساسية، وهي بذلك عملية موجهة ومقصودة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع، والارتقاء به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، إلاَّ أنَّ البلدان العربية لاتزال تواجه تحدِّيات كبيرة في مجالات التَّنمية، خاصَّة فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية " لكل ما سبق تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الآتي: ما لتَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة بالتركيز على الحالة الليبية؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الآتية:

1- مفهوم التَّنمية المستدامة؟

2- أهم التَّحدِّيات التي تواجهها؟

3- ماهي الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز معوقاتها في ليبيا؟

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحديد الإطار المفاهيمي للتَّنمية المستدامة.

2- شرح أبعاد التَّنمية المستدامة.

3- إبراز التَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة.

4- تقديم توصيات ومقترحات يمكن البناء عليها، والاستفادة منها مستقبلًا.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو موضوع التَّنمية المستدامة الذي أصبح أسلوبا من الأساليب التي يفرضها عصرنا الحالي الذي يتصف بالتطور المتسارع، ممَّا يفرض على الدُّول، والهيئات، ومؤسسات المجتمع المدني، والأفراد، مواكبته حتى تحقق التَّوازن الاجتماعي الناتج عن العولمة، وتأثيراتها السلبية، وهذا ما حذا بنا في هذا البحث إلى تسليط الضوء على موضوع التَّنمية المستدامة، ومفاهيمها المتعددة، حيث أصبحت حماية البيئة وخلق الوعي المجتمعي بقضايا البيئة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد هدفًا أساسيًا للإنسان ولرقي المجتمع؛ حيث تجلَّى اهتمام دول العالم بالقضايا البيئية، وقضية التَّنمية المستدامة من خلال عقد النَّدوات، والمؤتمرات التي تؤكِّد على أهمية نشر الوعي البيئي، والاهتمام بالتَّنمية المستدامة، وتكمن أهمية الدراسة أيضًا في التَّعرف على مجمل التَّحدِّيات، والصعوبات التي تواجه تحقيق التَّنمية المستدامة في ليبيا وأبعادها وأهدافها، وماهي الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات.

مصطلحات البحث:

– **التَّنمية المستدامة:** هي التي تُلبي احتياجات الأجيال الحاضرة، دون الإضرار بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، وضمان ألاَّ يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، وتدفقه لتحقيق المنفعة العامة.

– **التَّنمية المستدامة:** التغيير الإرادي نحو الأفضل الذي يحدث في المجتمع، سواءً اجتماعيًا أو اقتصاديًا، أو سياسيًا، أو إداريًا؛ بحيث ينتقل من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أنْ يكون عليه، وذلك بهدف تحسين وتطوير أحوال أفراد المجتمع، عن طريق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد، والطاقات المتاحة، ويعتمد هذا التغيير بشكلٍ أساسي على مشاركة أفراد المجتمع.

– **التَّحدِّيات**: يشير إلى الصعوبات والعقبات التي تواجه الأفراد والمؤسسات والحكومات نحو تحقيق أهداف معينة، كالفقر، وتغير المناخ، وفقدان التَّنوع البيولوجي، والاقصاء الاجتماعي، والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف البنية التحتية.

– **الفرص**: ظروف خارجية إيجابية متاحة يمكن استغلالها، لتحقيق النمو وتحسين الأداء، من خلال رؤية شاملة تساعد متخذي القرار على تقييم الوضع الحالي.

– **الحلول**: تشير إلى الطرق أو الوسائل التي يتم من خلالها معالجة مشكلات، أو تحدِّيات تواجه الأفراد، أو المجتمعات لغرض الوصول إلى نتائج معينة.

حدود البحث:

تتمحور الدراسة حول التَّنمية المستدامة في البلدان العربية من خلال التَّركيز على الحالة الليبية.

منهجية البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة، ومعرفة أبعادها ومبادئها، وكذلك تفسير الظاهرة ومحاولة معرفة المتغيرات المتحكمة في ديناميكيتها.

الدراسات السابقة:

– **دراسة (القيق، 2015م)**، هدفت الدراسة إلى تتبع دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التَّنمية المستدامة، وذلك من خلال أخذ الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التَّوصيات، والاستنتاجات أهمها: أنَّ اشتراك المجتمع المحلّي في التخطيط التنموي هي استراتيجية حديثة حيث كانت الخطط الاستراتيجية تعد بشكلٍ مركزي، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة نسبة المشاركة المجتمعية سيما العنصر النسائي، والشبابي في اللجان الخاصة بالمشاريع التنموية.

– **دراسة (كريمة، 2020م)**، هدفت الدراسة لمعرفة إمكانية دول العالم بمختلف مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية أن تحقق الأهداف المرجوة من التَّنمية المستدامة في ظل التَّحدِّيات، والمستجدات العالمية الجديدة المتمثلة فيما يعرف بالعولمة، وتوصلت الدراسة إلى عدَّة نتائج أهمها: أنَّ هناك تأثيرات إيجابية، وأخرى سلبية للعولمة على حماية البيئة والنهوض بالتَّنمية المستدامة.

– **دراسة (الهزيلي، 2021م)**، هدفت الدراسة للتعرف ومحاولة الكشف على العلاقة بين البيئة والتَّنمية المستدامة، والبحث عن استراتيجيات حماية البيئة والإنسان، وتوصلت الدراسة إلى أنَّ البيئة يمكن المحافظة عليها باعتماد الطَّاقة البديلة النظيفة، والصديقة للبيئة، والاستثمار في النفايات،

ومكافحة التلوث، وكذلك ضرورة الاهتمام بالبُعد الثقافي والاجتماعي لنجاح التَّنمية المستدامة وتعزيز الوعي البيئي، واستخدام التكنولوجيا النظيفة، وتوفير القاعدة الإدارية، والاقتصادية السليمة.

المبحث الأول: مفهوم التَّنمية المستدامة

استخدم مصطلح التَّنمية المستدامة بشكلٍ كبير في مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992م، وتمَّ الإعلان عن سلسلة من المبادئ بشأن الإدارة القابلة للاستمرار، ويشير مصطلح التَّنمية المستدامة إلى التَّنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وأُجريت مناقشات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لكل دولة من أجل تحقيق التَّنمية الاجتماعية والاقتصادية دون استنزاف للموارد الطبيعية حتى تظل متاحة للاستخدام في المستقبل وفي ظل هذا ظهرت فكرة التَّنمية المستدامة، وارتأينا في هذه الدراسة أنَّ يتم تقسيمها إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: يتناول تعريف التَّنمية المستدامة وأبعادها ومبادئها، وفي المبحث الثاني: يتناول أهم التَّحدِّيات والصعوبات التي تواجه التَّنمية في ليبيا، والمبحث الثالث: يتحدث عن الحلول، والفرص التنموية في ليبيا.

أولًا: تعريف التَّنمية المستدامة

يعد مفهوم التَّنمية المستدامة مفهومًا حديثًا ومبتكرًا في الفكر التنموي، وحتى الآن لا يوجد تعريف متفق عليه بالنسبة لهذا المصطلح، وركزت بعض التَّعريفات للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية؛ وذلك بالتركيز على الحصول على أقصى حدٍّ من المنافع، شريطة المحافظة على الموارد الطبيعية المتاحة ونوعيتها، وهو عملية يتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجيهات الاستثمار، ومناحي التَّنمية التكنولوجية، وتطوير المؤسسات على نحو يعزز إمكانات الحاضر، والمستقبل للوفاء بمتطلبات الإنسان وتطلُّعاته (طلبة،2007م، ص106).

تتكون التَّنمية المستدامة من كلمتين:(محمود، وأبوالسعود،2007م، ص17).

التَّنمية: هي العملية التي تهدف إلى القضاء على أشكال التَّخلف، باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة لتطوير الاقتصاد الوطني.

الاستدامة: تعني الدوام والمواظبة حاضرًا ومستقبلًا أي تطوير كل الوسائل التي تُلبي احتياجات الحاضر، وتتمتع باستدامة ذاتية على المدى البعيد.

وتتعدد مفاهيم وتعريفات التَّنمية المستدامة، أهمَّها:

المفهوم الأول: بأنها التَّنمية التي تحقق العدالة بين الأجيال، وذلك من خلال المواءمة بين الأهداف

الاقتصادية، والإنسانية، والبيئية وذلك من خلال المحافظة على المكونات المختلفة للموارد التي تضمن استمرارية توليد الدخل عبر الأجيال المختلفة. (حسن، 2006 م، ص28).

المفهوم الثاني: التَّنمية التي تُلبي الحاجات الأساسية للمجتمع، وتتيح الفرص أمامه لإرضاء طموحاته، ونشر الثقافة التي تشجع أنماط سلوكية استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية. (العايب، 2011م، ص12).

ويمكن للباحث تكوين مفهوم للتنمية المستدامة: بأنَّها تلك التَّنمية التي تسعى إلى رفاهية البشرية في الوقت الحالي مع استمرار هذه الرفاهية للأجيال القادمة عبر الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وتنميتها ما أمكن، والحرص على استقرارية الأفراد، وضمان تنميتهم وتأهيلهم مع تعزيز الاقتصاد الذي يمثل حجر الأساس في تحقيق التقدم، حيث إن هذه الأبعاد الثلاثة المتكاملة تمثل التَّنمية المستدامة.

ثانياً: مبادئ التَّنمية المستدامة (سليماني ،2015م).

تتمثل مبادئ التَّنمية المستدامة في الآتي:

- مبدأ التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ المشروعات.
- مبدأ مشاركة المجتمع بمختلف شرائحه.
- مبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية.
- مبدأ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والمحافظة عليها.
- مبدأ الحكم الرشيد.
- مبدأ زيادة الوعي عن طريق التعليم ووسائل الاعلام.

ثالثاً: مقومات استمرارية عملية التَّنمية (أبو النصر، ومُحَمَّد،2017م):

"العدالة، الاستدامة، التوافق، التطبيق"

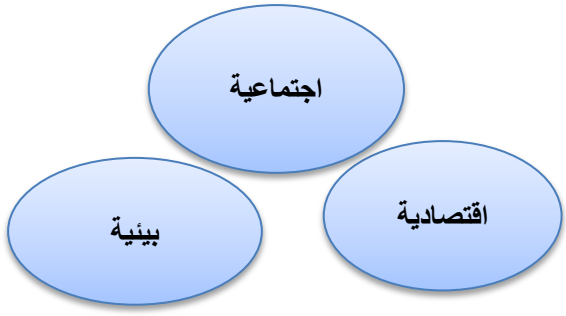

يتوقف استمرارية عملية التَّنمية على توفير المقومات الآتية:

– توفير الكادر الإداري المؤهل من داخل أفراد المجتمع أنفسهم الذي لديه القدرة على إدارة المشروعات التنموية بكفاءة واقتدار.

– توفير الدَّعم المالي الذي يساهم في استمرارية المشروعات التنموية.

– قبول المجتمع لعملية التَّنمية من خلال مشاركتهم في تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية، وإحساسهم بملكية تلك المشروعات.

– خلق علاقة جيده مع المؤسسات الحكومية من خلال التنسيق المسبق، والتَّأكيد على أهمية دور منظمات المجتمع المدني، والجمعيات الأهلية الذي يكمل دور المؤسسات الحكومية، في عملية التَّنمية.

ثالثًا: أبعاد التَّنمية المستدامة:

نلاحظ من خلال تعريفات التَّنمية المستدامة التي تمَّ عرضها أنَّ لها ثلاث أبعاد رئيسة لنجاحها (النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية وحماية البيئة)، فالبُعد الاقتصادي يركز على تحقيق رفاه المجتمع، أما البُعد الاجتماعي فهو يُشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وسنتناول الأبعاد الثلاث بشيء من التفصيل وفق الآتي. (غنا برية، وبسيبسو،2008م، ص10):

1–**البُعد الاقتصادي**: هو البُعد الذي يتمكن من إنتاج السلع، والخدمات بشكلٍ مستمر، ويعتمد ذلك من خلال تحقيق التكامل، والانسجام بين الناتج العام، واحتياجات المجتمع، وأنْ يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التَّوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام، والدَّين العام، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجه عن السياسات الاقتصادية، وهي إشارة إلى استدامة واستمرار دخل الفرد الحقيقي، تجنبًا لحدوث أزمة اقتصادية ينتج عنها الفقر، والتَّخلف والبطالة. (عياض،2009م،ص6)، وينطوي البُعد الاقتصادي على ثلاث عناصر أساسية بالنسبة للدول الأقل تقدمًا وهي:

– إعادة توزيع الدَّخل لصالح الطبقة الفقيرة.

– التَّركيز على إشباع الحاجات الأساسية، وذلك بالاهتمام بنوعية السلع، والخدمات المقدمة وزيادة الإنتاج.

– الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والبيئية؛ حتى تساهم حاليًا ومستقبلًا في تأمين احتياجات السكان، ويعتمد ذلك في اعتماد مبـدأ المساواة في التَّوزيع بين الأجيال الحالية والقادمة.

(القصاص،1991م، ص32).

2–البُعد الاجتماعي: يعتبر الأساس الذي تقوم عليه التَّنمية المستدامة، باعتباره يمثل البُعد الإنساني الذي يركز أساسًا على محاربة الفقر والبطالة، وضبط السلوك الاستهلاكي للأفراد، ويكون النظام مستدامًا اجتماعيًا في تحقيق العدالة في التوزيع والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات التي تعنيها، وتحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية كالصِّحة، والتعليم، وتلبية احتياجات الأمن الغذائي، والمحاسبة الإدارية والسياسية. (قاسم،2007م، ص160)، وهناك مجموعة من المؤشرات التي تحدد دور هذا البُعد وهي:

- **الحكم الصالح**: ويتمثل في استخدام الديمقراطية، والمشاركة في صنع القرارات، واحترام حقوق الإنسان، ممَّا ينعكس على المجتمع بشكلٍ إيجابي.
- **توفير الصحة والتعليم**: وذلك من خلال الاهتمام بالتَّنمية البشرية، وبناء الإنسان، ممَّا يضمن استمرارية التَّنمية، ونشر الوعي الدائم.
- **النمو السكاني وتوزيع السكان**: من أولويات التَّنمية المستدامة تحديد السكان، وضمان عدم الزيادة المفرطة فوق قدرة المجتمعات، ممَّا ينعكس سلبًا على خطط التَّنمية، وزيادة معدلات الاستنزاف البيئي، كذلك التوزيع السكاني بشكلٍ مدروس بين الريف والحضر، وذلك للتقليل من المساس بالمناطق الخضراء، والتَّلوث البيئي (الربيعي، 2022م).

3–البُعد البيئي: يعد العمود الفقري للتنمية المستدامة، والنظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، وذلك بتجنب الاستنزاف المفرط للموارد المتجددة، وغير المتجددة، وحماية البيئة من خلال إدارة النفايات، وترشيد الاستهلاك، ويتضمن كذلك حماية التَّنوع الحيوي، وإنتاجية التربة، والاتزان الجوِّي، وذلك من خلال الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وتهدف التَّنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف البيئية منها:

1- الاستخدام الرشيد للموارد النَّاضبة بحيث نترك بيئة مماثلة للأجيال القادمة.

2- مراعاة قدرة البيئة المحدودة على استيعاب النفايات، وذلك من خلال الاهتمام بالاخضرار، والاستثمار في النفايات.

3- اعتماد الطَّاقة البديلة: يتجسد ذلك من خلال تنفيذ سياسات، وإستراتيجيات تشجع على اعتماد الطَّاقة المتجددة، والاستفادة من خدماتها بهدف مد شبكة الكهرباء، والتَّدفئة المستدامة، من المنظور الاقتصادي نجد أنَّ الطَّاقة البديلة غير مكلفة، وبذلك تمكَّن الجميع من

الاستفادة من خدماتها، إضافةً إلى أنَّها تعالج ظاهرة تغير المناخ، كما تضمن السلامة الصحيّة للأفراد.

البُعد الاقتصادي	البُعد الاجتماعي	البُعد البيئي
يتمثل هذا البُعد في انعكاسات الاقتصاد على البيئة، وكيفية تحسين التقنيات التكنولوجية المستخدمة في الصناعة للحد من الانبعاثات، وتظهر أهم عناصر هذا البُعد فيما يأتي: -النمو الاقتصادي المستدام. -كفاءة رأس المال. -النماء والتطور. -إشباع الحاجات الأساسية. -الفائدة.	يتمحور البُعد الاجتماعي حول ضرورة الاهتمام بالفرد داخل المجتمع ومراعاة الانصاف بين الأجيال من خلال: -العدالة في التوزيع بين الأجيال وداخل الأجيال نفسها من خلال ضمان مبدأ تكافؤ الفرص. - العدالة والحراك الاجتماعي. -الهوية الثقافية والتنوع الثقافي والمشاركة المجتمعية. -سهولة المنال. -الاستقرار. -استدامة المؤسسات.	يهتم هذا البُعد بالبيئة وضرورة المحافظة عليها وأهمية الاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية، ويتمثل أيضا فيما يلي: -الاستدامة البيئية. -القدرة على التَّكيف. -النظم الإيكولوجية. -التنوع البيولوجي. -الإنتاجية البيولوجية.

(مخول، وعدنان، 2009م، ص39)

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة الرئيسة، يمكن اعتبار التَّنمية المستدامة وسيلة لتحقيق التوافق والانسجام بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، دون الإضرار بالتَّوازن الطبيعي للأرض من أجل تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم، ولن يتأتى ذلك إلاَّ بوجود تعاون دولي بين العالم المتقدم والنامي. (مؤتمر ريودجانيرو،1992، المادة 05، من تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتَّنمية).

المبحث الثاني

أهم التَّحدِّيات التي تواجه التَّنمية المستدامة في ليبيا

تعترض سبيل التَّنمية المستدامة في ليبيا مجموعة من التَّحدِّيات، والمعوقات التي تقف حائلًا أمام تبنّي خطط وبرامج التَّنمية المستدامة؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي، والوضع الأمني المتردّي، واعتمادها على النفط، ونقص البيانات، إنَّ تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة يتطلب الجديَّة، وبعد

النظر في التفكير من أجل مواجهة التَّحدِّيات التي تحول دون تحقيق التَّنمية المستديمة، وهناك جهودًا دولية، ومحليَّة تبذل لمواجهة ذلك، كعقد الاتفاقيات لدعم الطَّاقة المتجددة، وتنويع الاقتصاد، وإطلاق مبادرات لدعم المشاريع الصغيرة، والمتوسطة، ومتناهية الصغر، وفيما يلي سنبيّن أهم التَّحدِّيات التي تواجه عملية التَّنمية في ليبيا(عطية،1992،ص31-66):

1- عدم الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني، وكذلك الهجرة غير الشرعية وأعداد النازحين والمهجرين المتزايدة شكَّل تحدِّيًا وعائقًا كبيرًا أمام تحقيق برامج التَّنمية المستدامة؛ فالخلافات المستمرة بين الفرقاء، وغياب القرار السياسي الموحد، ووجود حكومتين موازيتين، وبرلمانين، وكذلك عدم الاستقرار الأمنيِّ في ليبيا، خاصَّة في غرب البلاد، يعدُّ بحدِّ ذاته أحد أهم التَّحدِّيات للتنمية المستدامة في ليبيا؛ حيث إنَّ مثل هذه الظروف تشكل عائق للاستثمار المحلي والأجنبي من جهةٍ، وتؤدِّي إلى تدمير البنية التحتية الموجودة أصلاً، وتبطء عجلة الاقتصاد من جهةٍ أخرى.

2- انتشار الفقر التي ازدادت حدَّة مع زيادة الفجوة الطبقية بين أفراد المجتمع، كما يدفع الفقر إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتوفرة واستعمالها استعمالًا عشوائيًا، والسبب في ذلك أن الفقر يؤدِّي إلى انتشار الأمية والجهل، وارتفاع عدد السكان، وتزايد معدلات البطالة، وتراكم الديون، الأمر الذي يجعل الفقراء لا يفكرون إلاَّ في القوت اليومي الذي يمثل لهذه الفئة من فئات المجتمع أكبر التَّحدِّيات.

3- الهجرة من الرِّيف إلى المدن ممَّا أدَّى إلى زيادة الضغط على المؤسسات الخدمية داخل المدن تراكمت على إثرها النِّفايات، والمخلَّفات إلى جانب تلوث الهواء.

4- التَّغيُّر المناخي وما صاحبه من انخفاض معدلات الأمطار مع ارتفاع درجات الحرارة ممَّا سبب زيادة التَّصحُّر، وانتشار ظاهرة الجفاف، وزحف الرِّمال على السَّاحل، كذلك انتشار ظاهرة الصيد الجائر، والقطع الجائر للأشجار، والتَّعدِّي على الأراضي الزراعية، والبناء العشوائي عليها كل هذا أثر سلبًا على القطاع الزراعي، والإنتاج الغذائي، ومانتج عنه من أضرار اقتصادية انعكست سلبًا على قطاع الموارد البيئية، وقد كان للحروب المتعاقبة، ومخلفاتها أكبر المخاطر التي أسهمت في استفحال المعضلات البيئية.

5- الاستغلال السَّيء للموارد الطبيعية خاصَّة المياه إلى جانب عدم استغلال الطاقات المتجددة، والصديقة للبيئة.

6- انتشار الفساد الإداري والمالي، وضعف الإصلاح الإداري، وعدم كفاءة القوى العاملة، وانعدام تكافؤ الفرص، وتركز التَّنمية في مناطق دون الأخرى، أدَّى إلى عرقلة خطط تحقيق التَّنمية المستدامة في ليبيا، وعدم قدرة المؤسسات الحكومية، والأجهزة الرقابية من الحدِّ من الفساد الإداري، والمالي المستشري؛ بسبب ضعف الإرادة الحكومية في دعم تلك المؤسسات.

7- الاقتصاد الرَّيعي بسبب استحواذ القطاع النفطي على الحصَّة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا مقارنَة بالقطاعات الأخرى، ممَّا عمق من الاختلالات، والسلبيات في الاقتصاد الليبي، وضعف الصناعات الزراعية، والصناعات التحويلية، ممَّا يعني انهيار القطاع الصناعي، إضافَة إلى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.

8- تردِّي خدمات الطَّاقة الكهربائية دون محاولة إيجاد حلول الملائمة، ممَّا أدَّى إلى حدوث مشاكل متكررة، أثر سلبًا في جميع مفاصل الحياة اليومية للمجتمع الليبي.

9- انعكست مجمل التَّحدِّيات سالفة الذكر على الجانب العلمي والتعليمي؛ فالانقسام السياسي الداخلي، وتردِّي الوضع الأمني أدَّت إلى عدم وجود سياسة فاعلة، ومتكاملة فيما يخصُّ القطاع التعليمي، وفي مسألة البعثات الدراسية، إلى جانب عدم ارتباطها بشكلٍ أساسي بالحاجات المحلِّية الفعلية للبلد، كذلك ساهمت الظروف الأمنية والاقتصادية في هجرة الكفاءات إلى خارج البلد، كذلك ضعف التمويل، والإمكانيات المقدَّمة للمؤسسات التعليمية، والبحثية للتطوير ممَّا أدَّى إلى عدم مواكبتها للتَّطورات الحاصلة في الجانب العلمي والتِّقني.

10- غياب العدالة الاجتماعية، والتَّهميش المزمن للمرأة، وللشباب المثقَّف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب، يعدُّ من العوامل الأساسية التي أدَّت إلى هدر الطاقات البشرية، والكفاءات الضرورية كرافد للعملية التنموية في ليبيا. (عزالدين، 2020م).

المبحث الثالث

الحلول والفرص التنموية في ليبيا

تسعى التَّنمية المستدامة لتحسين ظروف المعيشة لجميع أفراد المجتمع، ويعدُّ بناء مؤسسات الدولة، واكتمالها أحد أهم معايير تحقيق ذلك، وهذا ما ورد في الهدف السادس عشر من أهداف التَّنمية المستدامة لـ(17) التي وضعتها الأمم المتحدة لخطة التَّنمية 2030م، والتي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر 2015م في قمة أممية، حيث اعتمدت مبدأ المؤسسات القوية؛ لضرورة تحقيق التَّنمية المستدامة وأهدافها المنشودة، وتواجه ليبيا العديد من التَّحدِّيات التنموية من حالة عدم

الاستقرار الناجم عن الصراعات بين الفرقاء، والذي بدوره ولَّد ازدواجية المؤسسات السيادية، والذي بدوره أثَّر على قدرة الدولة في وضع الخطط، لتنفيذ أهداف التَّنمية المستدامة، ولتحقيق أهداف التَّنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، لابد من توفر أدوات أساسية لإنجاحها، ولكي تكون المؤسسات الليبية قادرة على تنفيذ خطط وبرامج التَّنمية المستدامة، فإنَّنا نعتمد رؤية مستقبلية لتقوية المؤسسات في الدولة، لكي يكون بإمكانها مواكبة التحول الحاصل في العالم وفقًا لمتطلبات التَّنمية المستدامة، حيث تتوفر ليبيا على العديد من الفرص المهمَّة، والواعدة يمكن استغلالها لتحقيق ذلك (عزالدين،2020م):

أولاً: المحور السياسي والاجتماعي:

– استكمال بناء مؤسسات الدولة الشرطية والعسكرية والسياسية، والاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة، لأنَّ هذه المؤسسات تمثل حجر الأساس لتأمين عملية التَّنمية بمجملها، فلا تنمية بدون أمن واستقرار.

– ضرورة تفعيل سلطة القانون، ومنح الجهات التنفيذية كافَّة الصلاحيات، لرصد الفئات المقصرة، وضرورة تبنِّي السياسات، والبرامج التي تضمن حقوق المواطن الليبي.

– التَّسامي فوق الخلافات السياسية، والنظر أولاً إلى مصلحة الفرد الليبي، وجعلها فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها، والدَّعوة إلى حوار وطني، يضم كل فئات المجتمع، ونشر ثقافة الحوار الوطني للاتفاق حول العديد من قضايا الوطن، ونبذ العنف، والتَّطرف، والإقصاء.

– رفع كفاءة البناء المؤسسي عن طريق اختيار الكفاءات الوطنية المؤهلة، والقادرة على التطوير، والتي تمتلك الإرادة للبناء، والتَّغيير.

– توعية أفراد المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة بضرورة محاربة كل أنواع الفساد الإداري، باعتباره أحد أهم الأسباب التي تقف وراء هدر الموارد، والمخصصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل الخطط، والمشاريع التنويه.

– إعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم بشكلٍ يتضمن نظام للضمان الاجتماعي، والتَّأمين الصِّحي (لطفي،2023م).

ثانياً: المحور الاقتصادي:

– تبنِّي استراتيجية معينة تلائم واقع الاقتصاد الليبي، تستهدف القضاء على مشكلة البطالة من خـلال الانتقال المخـطط من الاقتصاد المركزي إلى اشراك القطاع الخاص للقيام بـدور فاعل في

الاقتصاد الليبي، وذلك لتغيير البنية الاقتصادية الأحادية، بهدف الوصول إلى اقتصاد متوازن.

– تنويع مصادر الدَّخل في الاقتصاد الليبي، والعمل على إخراجه من الرَّيعية؛ لغرض المحافظة على ميزان المدفوعات، وتأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل المتطلبات التنموية.

– ضرورة الاهتمام بالقطاع الصناعي، والصناعات التحويلية، والقطاع الزراعي بعد أنْ شهدت هذه القطاعات الحيوية إهمالا ملحوظًا في السنوات الماضية كخطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة.

–العمل على إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية، وفق أحدث المعايير الدولية، باعتبارها القاعدة الأساسية لبناء الاقتصاد الليبي.

– تشجيع الهجرة العكسية من المدينة إلى الرِّيف، من خلال تحسين الحياة في الريف، وتحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتوفير الموارد، وتمكين المرأة والشباب، والفئات الأكثر احتياجًا، ودعم مشاركة كل الفئات في التَّنمية، وتعزيز روح الانتماء، والوطنيَّة للهويَّة الليبية.

ثالثاً: المحور البيئي:

– الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، واستصلاح الأراضي الزراعية، واعتماد الأساليب الزراعية المناسبة لحماية البيئة.

– توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج خاصَّة لإعادة تدوير النِّفايات والمخلفات، وتوفير مكبات صحيَّة مصممة خصيصًا للتَّخلص من النِّفايات بطرقٍ علمية، وإشراك القطاع الخاص في هذه المهمَّة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها ضرورة الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية.

– وضع استراتيجية وطنية للمحافظة على المحميَّات الطبيعية من خلال تنظيم الرَّعي، ومنع الاعتداء الجائر على الأحراش، والغابات.

–وضع استراتيجية علمية كفيلة بمعالجة مياه الصرف الصحي، دون التَّأثير على المياه الجوفية.

– دعم المشاريع البيئية التي تساهم في تقليل الانبعاثات، وتشجيع البنوك على تقديم قروض ميسَّرة للمشاريع البيئية.

–الاهتمام الجَّاد بمشكلة التَّصحُّر، وزحف الرمال، ومشكلة ندرة المياه، ومشكلة توفير الطَّاقة الكهربائية، وذلك بالاستعانة بالخبرات المحلِّية، والأجنبية لمعالجة التَّردِّي الواضح في الجوانب الثلاث (السالم،2008م).

رابعًا: المحور العلمي:

– تحديد القطاع التعليمي على جميع الأصعدة، والتَّركيز على تحقيق الهدف الاجتماعي والاقتصادي للعملية التعليمية، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل.

– توفير بيئة تعليمية تشجع على المعرفة والابتكار، والبحث العلمي، وذلك من خلال الاستثمار في البشر، وبناء قدراتهم الإبداعية، وربطه بخطط التَّنمية.

– ضرورة إيجاد سياسة عادلة، ومتكاملة، قائمة على مبدأ تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية، وربطها بشكلٍ أساسي بالحاجات المحلِّية للبلد.

– بناء علاقات متوازنة وشراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي لتحقيق أهداف التَّنمية المستدامة، وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال (مخلف،2024م).

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج.

1- غياب الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، ممَّا تسبب في وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية، سببت عائق أمام تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة.

2- مازالت الفجوة شاسعة بين ليبيا وبين الدول المجاورة لها في تحقيق استراتيجية التَّنمية المستدامة، ومواجهة كل نقاط الضعف المتعلقة بالمسألة.

3- رغم الصعوبات والتَّحدِّيات، أظهرت ليبيا دورًا بارزًا في تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة.

4- تتطلب التَّنمية المستدامة في ليبيا تكاتف الجهود في وضع إستراتيجية متكاملة الجوانب بمشاركة القطاع الخاص، تأخذ بعين الاعتبار التَّحدِّيات المحلِّية، والدولية.

ثانيًا: التَّوصيات.

1- ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي، ممَّا يدفع إلى توحيد المؤسسات السياسية في ليبيا لكي يكون بإمكانها مواكبة التَّحول، والتَّغيير وفقًا لمتطلبات التَّنمية المستدامة.

2- تفعيل دور المؤسسات الغير رسمية "الاهلية" لمساندة، ودعم المؤسسات الرَّسمية للدولة في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، وتحقيق وتنفيذ أهداف التَّنمية.

3- دعم المؤسسات الأمنية والعسكرية من أجل فرض سيادة الدولة؛ لتحقيق خطط وبرامج التَّنمية، وتوفير الأمن للوطن والمواطن.

4- إعادة هيكلة التَّعليم في جميع مراحله، وتطوير البنيَّة التحتية له، ودعم برامج البحث العلمي، والحث على الابتكار، من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية.

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب.

- محمود، أحمد عبد الفتاح، وأبو السعود إسلام، (2007م)، أضواء على التلوث البيئي بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، مصر.
- قاسم، خالد، (2007م)، إدارة البيئة والتَّنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- قليب، عطية، (1992م)، امراض الفقر-المشكلات الصحية في العالم الثالث، عالم المعرفة، الكويت.
- القصاص، مُحَمَّد، (1991م)، الإعلام والقضايا البيئية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.
- الربيعي، محمود، (2022م)، التَّنمية المستدامة وأبعادها، جامعة المستقبل، بابل، العراق.
- مدحت أبو النصر، ياسمين مُحَمَّد، (2017)، التَّنمية المستدامة-مفهومها-أبعادها-مؤشراتها، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- مخلف، وداد، (2024م)، معوقات التَّنمية المستدامة في الدول النامية -العراق نموذجا، جامعة الأنبار، كلية التربية، العراق.

ثانياً: الرسائل العلمية.

- السالم، غالب محمود، (2008م)، واقع وإمكانيات التَّنمية المستدامة للمجتمعات المحلِّية في منطقة طوباس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- العايب، عبد الرحمن، (2011)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التَّنمية المستدامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- حسن، فاطمة، (2006م)، الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وأثرها على صادرات منظمة الأقطار المصدرة للبترول، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

ثالثاً: المجلات والدوريات والمؤتمرات والمقالات والتقارير.

- تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتَّنمية مستقبلنا المشترك، الأمم المتَّحدة، نيويورك،1987م.
- سليماني، مُحَمَّد، (2015م)، أهمية الإدارة المحلِّية في تحقيق التَّنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتَّنمية، العدد الثالث، جامعة المهدية، تونس.
- طلبة، مصطفى، (2007م)، تأثير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله، مقالة، العدد 170، لبنان.
- عزالدين، مُحَمَّد، (2020م)، أثر ضعف المؤسسات السياسية على التَّنمية المستدامة في ليبيا، المؤتمر العلمي الرابع، كلية الاقتصاد والتجارة، الأكاديمية الليبية، مصراته، ليبيا.

- عياض، مُحَمَّد، (2009م)، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- غنانرية، مُحَمَّد، وبسيبسو، فرج، (2008م)، التَّنمية المستدامة بين الإطار الفكري والواقع العملي، مؤتمر التَّنمية المستدامة في ليبيا، جامعة طرابلس، ليبيا.
- لطفي، وفاء(2023م)، الدولة المصرية الجديدة والتَّنمية المستدامة: الفرص والتَّحدِّيات، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثامن عشر، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة 6اكتوبر، مصر.
- مخول، مطا نبوس، وعدنان، غانم، (2009م)، نظم الإدارة البيئية ودورها في التَّنمية الاقتصادية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد02.

رابعًا: المواقع الإلكترونية.

- راجع المادة 05 من تقرير الأمم المتحدة الخاص بالبيئة والتَّنمية، المنعقد في ريودي جانيرو، في الفترة ما بين (03-14جوان،1992)، متوفر على الموقع: http://www.un.org./genin/bp/enviro.html.